

او يفتقد الواج ومثل من يتعلم منه وخرج بذلك من تفرغ ما يحفظه او يفرغ في  
 مصحف وقف او قرأه نحو سبع فيقطع حقه بخلافه ومثل من جلس للذكر  
 خورده او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في خوليت جمع مع جماعة  
 قل ومحل ما ذكره في غير الاسماع ما لم يكن الشارط لمحل عينه الواقف  
 للمسجد كما في ع ش على مر بين يدي مدرس ان افاد او استفاد السماع  
 حديثا او وعظما هو فلا حقه لمحل كالمحترق بل او لان له عراضا  
 ملازمة ذلك الموضع ليعتد الناس وحديث النبي عن اتخاذ المساجد وطنا  
 يستحق مخصوصا عما عدا ذلك اي ما عدا الخواص او في كلام المصنف عدم اشتراط  
 اذن الامام ولو لمسجد كبيرا وجامعا اعتد المحلوس فيه بانه في اوجبه  
 الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا هـ ثم  
 فيما من التفصيل وليس من العينة ترك الجوس فيه في اليوم التي جرت العادة  
 بطاها ولو استمر اياما هو العادة في الزادة صلاة العفة في الجامع الا زفر وحما  
 ينقطع به حقه ايضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق عرض  
 بعض الطلبة بحضور الصف الاول في سنة فلا يقطع حقه بيمينه في الثاني عشر  
 على مر وفرجه في الصلاة ومثلها ايضا كل عبادة قاض بقولها عليه قوله او  
 ذكر س ولو سئل الجوس للصلاة من لم يكن اهلا لذلك المحل لعدم صحة  
 استخلافه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك ان عد  
 منتظرا لها في الا نحو بعد صبح لا انتظار يوجب ظهر وهو ظم الما ان استمرها السابق  
 وفارق بعدد ولو قيل دخول الوقت اي وقرب دخول وقته بحيث بعد  
 منتظرا للصلاة حل ليعود اليه ويصدق في ذلك بيمينه حال تدل وقتها  
 على خلافه ع ش على مر حقه باق فيجوز على العالم بريد الجوس فيه بغير  
 اذنه وظن رضاه وما استثناء الزكري من حقه السابق وهو انه لو فقد  
 خلف الامام وليس اهلا للاستخلاف وكان ثم من هو احق منه بالامام  
 فهو خرفه بغيره الحق بغيره ليليني منهم او لو اهل الامم والتميز وود  
 اذ الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حقه ثابتا في يوم  
 على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر س ما لان الخبر  
 انما دل على تعدد غير الرجال البالغين العقل على غيرهم من غير تفصيل في الحال

فالوجه سد الصغوف وان علم حضوره فيها لا يجبر الخلل الواقع  
 قبله فان كان له فيه نحو سجادة دفعها بخور حله او عود ولا يبر فغيرها  
 مثلا تدخل في صمائه ومثله في شها في غير وقت الصلاة او في مكة حلف  
 المقام او في الروضة الشريفة ويجوز شها في ذلك لما فيه من العجز والنقص  
 من الصلاة بل يمنع المجلس خلف المقام من الجوس فيه لما ذكره في ك  
 وخرج بالصلاة الى عكاف فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم ينو مدة بطل  
 حقه بخوجه ولو لحا حبه والى لم يبطل حقه بخوجه للمحاجة حل ومرو فان  
 فيبطل حقه مطلقا اي طالت عينه او كع ش ويصح ان يعجزه اطلاق  
 مان يقال مطلقا اعني الصلاة وغيرها بل هذا هو المتبادر من سياق  
 العبارة وانما يستمر حقه هذا راجع لقوله اما بالنسبة الى غير تلك  
 الصلاة فلاحق له فيه فهو مرتبط به كما في ثم مر بيقاع المسجد واعتر  
 اب الرافعي بان الصلاة في الصف الاول افضل كثيرا وبان هذا انما جاز بالنية  
 للامام حل وعبارة مر واعتراض الرافعي بان نواها في الصف الاول اكثر  
 مرد بانه لو ترك له موضعه منه واقبت لزوم عدم اتصال الصف المستلزم لبقها  
 فان شوية من تمامها ومجيبته في انما بالاجبر الخلل الواقع في اولها وبان الصف  
 الاول لا يغني له محل من المسجد بل هو ما ياتي الامام في اي محل كان منه فوايه  
 غير مختلف باختلاف قطعه بخلاف متاعه الاسواق فانها مختلفة في ذاتها  
 من حيث اختصاص بعضها بكثرة الواردين فيه وبالقائمة من خور حرو وبد  
 وهذا اولى من الجان الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين مجيبته قبل قيسه  
 حقه وبين ان يتأخر عن القامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك ثم مر  
 او من بخور ياط وهو ما يبيد للمحتاجين والخائفة ما يبيد للصوفية  
 فهو اخص وتغير اهل المدرسة ما اعتد فيها من خور يومها وظهر وشرب  
 من ما لها مال ينتفع المانع ها جمه اهلها فيما يظهر منهم وهى للمقبر  
 ذلك وان ضمنه اهلها وهى له المنة وان لم يحصل للمقبر شي بوي والذي  
 يو خذ من ع ش على مر انما لم يشترط الواقف الاختصاص جاز دخول غيره  
 بغير اذنه وان شرطه لم يخبر اذنه فان صرح بمنع دخول غيره لم يبطل حقه  
 خلافا قطعها اي لا يجوز ولو بان ذمه تامل ذكره في كتاب الوقت وخرج منه

قوله فالوجه